مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دور العامل الخارجي في التوجه الديمقراطي في الأردن فترة الربيع العربي (2011 - 2019): دراسة حالة

رضوان محمود المجالي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٥٠ - العدد ٢

٢٠٢٢

Doi: 10.34120/0080-050-002-008

Role of the External Factor in Democratic Trend in Jordan in the Period of the Arab Spring (2011-2019): A Case Study

Radwan Mahmoud Al-Majali

Abstract:

Objective: The study aims at examining the impacts of the external environment on the democratic trend in Jordan in the period (2011-2019), highlighting the role of the Arab Spring in effecting changes in the political, economic, and social structures and their reflection on the democratic trend in Jordan, in addition to studying the nature of these changes in the regional and international policy and their impact on the environment of the Jordanian political system. **Methodology:** the study employed the method of system analysis to test the main hypothesis of the study, considering that the external factor plays an effective role either negatively or positively in enhancing the indicators of the democratic trend of the state. **Results:** The study deduced a group of results, the most prominent of which are the following: the Arab Spring formed a positive and negative factor in the democratic trend in Jordan, in terms of the effect of political instability in strengthening the political will of the Jordanian decision-maker to implement the indicators of reform and democratic orientation, while, on the other hand, the consequences of the Arab Spring constituted a negative factor in increasing the problems of the political, economic, and social structures, which ultimately formed an obstacle in the face of reform and democratic trend.

Keywords: External Factors, the Arab Spring, Jordan, Democracy, Democratic Trend

دور العامل الخارجي في التوجه الديمقراطي في الأردن فترة الربيع العربي (2011 - 2019): دراسة حالة

رضوان محمود المجالي*

ملخص:

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى البحث في تأثيرات البيئة الخارجية في التوجه الديمقراطي في الأردن في الفترة (2011 – 2019)، وتوضيح دور الربيع العربي في إحداث تغييرات في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاسها على التوجه الديمقراطي في الأردن. **المنهج:** استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم لاختبار فرض الدراسة الرئيس باعتبار العامل الخارجي يؤدي دوراً مؤثراً – سلباً أو إيجاباً – في تعزيز مؤشرات التوجه الديمقراطي للدولة. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن الربيع العربي شكل عاملاً إيجابياً وسلبياً في التوجه الديمقراطي في الأردن؛ من حيث تأثير حالة عدم الاستقرار السياسي في تعزيز الإرادة السياسية لصانع القرار الأردني؛ في تكريس مؤشرات الإصلاح والتوجه الديمقراطي، وفي المقابل شكلت تداعيات الربيع العربي عاملاً سلبياً في زيادة مشكلات البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذي شكل عائقاً أمام الإصلاح والتوجه الديمقراطي.

المصطلحات الأساسية: العامل الخارجي، الربيع العربي، الأردن، الديمقراطية، التوجه الديمقراطي.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية. Emil:radwanmaj@yahoo.com

مقدمة:

تؤدي محددات البيئة الخارجية تأثيراً واضحاً في النظام السياسي الأردني منذ تطورات الدولة الأردنية؛ حيث كان لها دور في تغيير البنى السياسية والاقتصادية، من خلال توجهات السياسة الأردنية نحو التطوير والتحديث؛ فكان الخيار الديمقراطي من بين تلك الجوانب، التي أظهرت حالة من القصور والضعف، كان للمتغير الخارجي والداخلي دور كبير في زيادة أو تقليص وتيرة التوجه الديمقراطي في الأردن في مراحل مختلفة. وقد شهد الأردن في عام 1956 أول شكل حقيقي للحكومات البرلمانية برئاسة سليمان النابلسي، لم تستمر طويلاً نتيجة الظروف الدولية والإقليمية، التي أثرت على مسيرة التطور الديمقراطي في الأردن على المستويات النيابية والحزبية والتشريعية؛ فقد أدت إلى غياب استقرار النظام البرلماني إلى عام 1989 (المجالي، 2015 أ: 34).

من جهة أخرى يظهر للمتتبع لمسيرة الإصلاحات الاقتصادية في الأردن أنها كانت جزءاً من تأثير المتغير الخارجي، الذي ظهر على شكل ضغوطات دولية مختلفة أو على شكل حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، كان لها تأثير كبير في البيئة الداخلية؛ حيث يبدأ دور الدولة في التراجع في تحقيق متطلبات البيئة الداخلية؛ الأمر الذي يترتب علية نشوء حالة من عدم الاستقرار الداخلي، تظهر على شكل اختلالات داخلية (الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية) وهذا ما ظهر أعوام (1989، 1996، 2009) وخلال الفترة (2019–2011)، في مقابل ذلك نرى أن الإصلاحات السياسية ظهرت في الأردن كجزء من الضغوطات الشعبية التي يتعرض لها النظام في بيئته الداخلية، والتي تنشأ في ظل حالة الأزمات والاحتجاجات والمظاهرات الداخلية، بسبب النتائج السلبية المترتبة على الإصلاحات الاقتصادية، فتظهر استجابة النظام للمطالب الشعبية من خلال إيجاد روابط داخلية في علاقته مع أطراف المجتمع كافة. وهذا الأمر تم التعبير عنه في حالتين (المجالي، 2013 ب: 10–9):

الحالة الأولى: فشل غالبية نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الأردن فترة الثمانينيات وانتهى تطبيقها بأزمة اقتصادية، كان لتأثيراتها السلبية الواضحة على المواطنين الدافع في نشوء حالة من الاضطرابات والاحتجاجات عام 1989؛ الأمر الذي زاد من الضغوطات على السلطة السياسية، دفعت الملك الراحل الحسين بن طلال(1952 – 1999)، إلى بدء مرحلة من الإصلاحات السياسية. لكن حالة عدم

الاستقرار الإقليمي أدت إلى تراجع الإصلاحات السياسية في الأردن بعد عام 1991، في مقابل عودة الأردن إلى اتباع سياسات اقتصادية؛ مما أنشأ معه حالة تغيير كبير في الأردن، لم تكن ذات نتائج إيجابية في شقها السياسي والاقتصادي. وبدأ الحديث عن غياب الدور الاجتماعي للدولة.

الحالة الثانية: بطء وفشل سياسات تحرير التجارة والانفتاح التي قام بها الأردن فتره التسعينيات، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تحقيق نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي، وهو ما كان دافعاً كبيراً لنشوء العديد من التشوهات والاختلالات داخل المجتمع؛ في مقابل تزايد حالة من عدم الاستقرار الإقليمي في مرحلة ما بعد الربيع العربي (2011–2019) دفعت إلى زيادة الضغوطات والمطالب على النظام؛ مما أدى إلى إطلاق مرحلة أخرى من الإصلاحات السياسية، وقيام الملك عبدالله الثاني بن الحسين (الذي تولى الحكم عام 1999) بتغيير أربع حكومات خلال سنة ونصف السنة، ودعوته إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الناظمة للحياة السياسية، وإجراء تعديلات في الدستور، وإطلاق مرحلة من الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية.

في مقابل ذلك، فإن زيادة حدة تأثيرات البيئة الداخلية على النظام السياسي الأردني، قد تؤدي إلى تخفيف حدة تأثيرات ومتغيرات البيئة الخارجية، والعكس صحيح، من خلال انتهاج السياسة الخارجية الأردنية سلوكاً يؤدي إلى تقليل حدة الاحتقان في البيئة الداخلية كنتيجة لفشل سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وهذا الأمر تم التعبير عنه في حالتين:

الحالة الأولى (زيادة تأثيرات البيئة الداخلية يقابله انخفاض في تأثير البيئة الخارجية): كانت أحداث احتجاجات دوار الرابع في عمان حزيران 2018، ذات بعد داخلي وخارجي، أدت إلى حالة من السلمية التي شكلت ورقة ضغط داخلية على النظام السياسي الأردني، قابلها استجابة وانفراج في تعزيز خيارات سلوك السياسة الخارجية الأردنية؛ فترتب على ذلك عقد مؤتمر مكة الخاص بمساعدة الأردن؛ الأمر الذي أدى لتقليل حدة عدم الاستقرار الداخلي الأردني، بالإضافة إلى تقليل الضغوطات في توجهات السياسة الخارجية الأردنية مع مختلف دول الإقليم (محور قطر وتركيا وإيران وسوريا، ومحور السعودية والإمارات ومصر).

الحالة الثانية (انخفاض تأثير البيئة الداخلية وزيادة تأثيرات البيئة الخارجية): إن مواقف الأردن الرسمية تجاه القضية الفلسطينية(رفض الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، ورفض الاعتراف الأمريكي بسيادة إسرائيل على الجولان، ورفض صفقة القرن، وتصريحات الملك عبدالله الثاني بن الحسين حول الحماية والوصاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس)، كل ذلك أدى إلى تحسن خيارات النظام السياسي الأردني في تخفيف حدة تأثيرات بيئته الداخلية، ومحاولة تغيير بوصلة توجهات الرأي العام الأردني في مجال الاهتمامات الداخلية (المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، قابلها زيادة تأثير البيئة الخارجية وضغوطاتها، وتقليل خيارات سلوك السياسة الخارجية الأردنية الخارجية. بالإضافة إلى أن خيار الاستقرار السياسي الأردني لا يزال هو خيار كل الأردنيين؛ حيث إن رغبة الأردنيين من أصول فلسطينية في المشاركة في الحراك الشعبي قد ظهرت ضعيفة، نتيجة التخوف من إمكانية تأثير نشوء أوضاع غير مستقرة قد تضر بدور الأردن في القضية الفلسطينية.

ومن هنا؛ سنتناول موضوعات الدراسة من خلال سياق البحث في المحددات الداخلية والخارجية للتوجه الديمقراطي في الأردن قبل ثورات الربيع العربي عام 2011، وتأثيرات الربيع العربي على الأردن، وأهم مؤشرات التوجه الديمقراطي وخطواته في الأردن خلال الفترة(2011 – 2019)، بالإضافة إلى أحداث دوّار الرابع حزيران عام 2018 وما أحدثته من تغيير في شكل التوجه الديمقراطي في الأردن.

مشكلة الدراسة:

يشكل تأثير المتغير الخارجي أحد العوامل المؤثرة في الأنظمة السياسية؛ الأمر الذي قد يُحدث معه تأثيراً في توجهات الدول نحو الديمقراطية، تقودها إلى الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة الدولية؛ مما يترتب عليها أوضاع تدفع صانع القرار إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية والمؤسسية تحقق مؤشرات التطور الديمقراطي. في مقابل ذلك قد تقود إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، تؤدي إلى زيادة المشكلات في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل النظام السياسي؛ مما يعوق التوجهات الديمقراطية للدولة. وقد شكل انطلاق ثورات الربيع العربي عام 2011 عاملاً خارجياً مؤثراً في توجهات السياسة الأردنية في تحقيق الإصلاح السياسي

والاقتصادي؛ الأمر الذي ترتب عليه كثير من الجوانب التي أثرت في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي الأردني خلال الفترة (2011 – 2019).

ومن هنا ينبثق عن مشكلة الدراسة سؤل جوهري ومجموعة من الأسئلة الفرعية:

السؤال الرئيس: ما أثر الربيع العربي على التوجهات الديمقراطية في الأردن؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما أهم التحديات التي تواجه الأردن على المستويين الداخلي والخارجي؟

2- كيف أثر الربيع العربي في البني السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن؟

3- ما أهم خطوات ومؤشرات توجه الأردن نحو الديمقراطية خلال فترة الربيع العربي(2011 – 2019)؟

فرض الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرض يتناول العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل:

يؤدي العامل الخارجي دوراً مؤثراً في التوجه الديمقراطي للأنظمة السياسية إيجاباً أو سلباً.

- هناك علاقة بين تأثير العامل الخارجي على التوجه الديمقراطي من خلال مستويين:

المستوى الأول: يحقق العامل الخارجي دوراً إيجابياً في الدفع نحو تبني النظام السياسي لخطوات التوجه الديمقراطي.

المستوى الثاني: يحقق العامل الخارجي دوراً سلبياً في زيادة حالة عدم الاستقرار في النظام السياسي، وفي تقليل فرص التوجه نحو الديمقراطية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تعرف أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه بيئة النظام السياسي الأردني.

2- بيان تأثير الربيع العربي على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

3- معرفة أهم خطوات الأردن في التوجه نحو الديمقراطية خلال الفترة (2011 – 2019).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

- الأهمية العلمية: تأتي أهمية الدراسة من خلال الاهتمامات العلمية بالدراسات الخاصة بتأثير المتغيرات الإقليمية في الأنظمة السياسية، ودراسة طبيعة تلك الأنظمة السياسية وأهم مستويات التطور الديمقراطي ومؤشراته فيها؛ إذ إنها تشكل استكمالاً للجهود العلمية السابقة التي تمت إضافتها إلى المكتبات المحلية والعربية، في الوصول إلى حالة فهم واضح حول ماهية السياسة الأردنية، وطبيعة تأثيرات العامل الخارجي والداخلي في توجهات الأردن على المستويين الداخلي والخارجي.
- الأهمية العملية: تظهر أهمية الدراسة في الوقوف على دراسة مستويات الاستجابة لتأثيرات المتغيرات الخارجية والداخلية في عملية صنع القرار داخل النظام السياسي وانعكاسها في مستويات الاستقرار السياسي والتوجه الديمقراطي؛ إذ إن معرفة أهم تأثيرات البيئة الخارجية والداخلية في النظام السياسي الأردني يساعد في تقديم فهم واضح حول نقاط القوة والضعف التي يعاني منها الأردن في تحقيق التوجه نحو الديمقراطية. ويستطيع الباحثون وصناع القرار الوصول إلى حالة من الفهم والتفسير العلمي لأهم الإشكاليات التي تواجه الأردن في بيئتيه الداخلية والخارجية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم في دراسة النظام السياسي، من خلال تحليل تفاعلات النظام مع البيئتين الداخلية والخارجية وقدرته على التكيف مع المؤثرات والتحديات المختلفة، وذلك بتتبع طبيعة المدخلات والمخرجات وعمليات النظام السياسي (Darghic et al., 2007: 1537).

شكل (1)

نموذج ديفيد إيستون للنظم السياسي

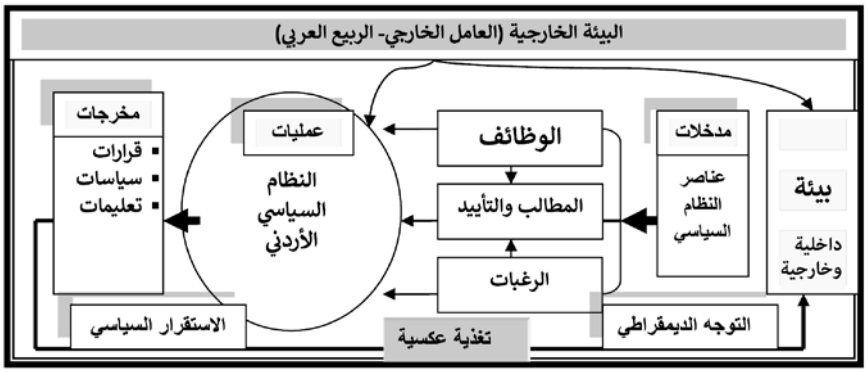

(من إعداد الباحث).

وفق تطبيق هذه المنهجية سيعتمد نموذج ديفيد إيستون(David Easton) للنظام السياسي، في البحث في طبيعة تأثير العامل الخارجي في ديناميكية النظام السياسي الأردني، وفي البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم التركيزعلىمتغير الربيع العربي ودوره في إحداث تغييرات في عمليات النظام، وفي دراسة طبيعة المطالب ودرجة استجابة الحكومة (إصدار القرارات والسياسات والتشريعات والقوانين) ومدى تأثير ذلك في مستوى الاستقرار السياسي والتوجه الديمقراطي في الأردن خلال الفترة (2011–2019). ويظهر تأثيرات البيئة الخارجية (النظام الدولي والإقليمي) في بيئة النظام السياسي الأردني، ويبرز من خلالها الربيع العربي كمتغير خارجي يؤثر في البيئة الداخلية الأردنية من عناصر النظام (مؤسسات المجتمع المدني، والرأي العام، ووسائل الإعلام، جماعات المصالح... إلخ) في نسق من مدخلات (Inputs) (المطالب وحاجات المجتمع، والدعم والمساندة)، تؤثر في (عمليات النظام)، فيترتب عليها مجموعة من المخرجات (Outputs)، التي تمثل ردود فعل السلطة السياسية في الأردن في الاستجابة للمطالب الصادرة عن المجتمع.

مفاهيم الدراسة:

- **النظام السياسي:** يعرفه ديفيد إيستون بأنه «مجموعة من العناصر المترابطة والمتداخلة والمتعلقة بالتوزيع السلطوي للقيم في المجتمع»، ويرتبط النظام السياسي

ارتباطاً وثيقاً بالنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي، في أي مجتمع، فلا يمكن دراسة النظام السياسي بمعزل عن دراسة النظم المجتمعية الأخرى (المنوفي، 1987: 44). ويرتبط تحليل القضايا السياسية بمدى المقدرة على فهم خصائص النظام السياسي والسلطة وأسسها، والأخذ بالعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية (الثقافية، والعقائدية، والتعليمية، والقانونية... إلخ). فالحفاظ على السلطة هو جوهر عمليات الحكومة، وهو فهم كيف تحكم الدولة. وطبيعة السلطة وطبيعة النظام السياسي في الدولة، تعكسان حقيقة الاختلاف في طبيعة القوى وأوزانها، والفئات الاجتماعية المختلفة التي تتكون منها (نافعة، 2007: 192).

أما التعريف الإجرائي للنظام السياسي ؛ فهو أنه «نمط من التفاعلات السياسية ما بين مجموعة من العناصر تحدد مراكز القيم السلطوية وتأثيرها داخل المجتمع».

– **الربيع العربي:** ينظر لمفهوم الربيع العربي أو الثورات العربية، أو ثورات الربيع العربي على أنها «حركات احتجاجية سلمية انطلقت في مختلف الدول العربية منذ أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 تدعو إلى تغيير الأنظمة السياسية وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية بمختلف نواحي الحياة». والربيع العربي «تحول تاريخي كبير شهدته المنطقة العربية بدءاً بتونس ثم مصر و ليبيا واليمن وسوريا، ومن ثم تأثرت فيه مختلف الدول العربية وبدرجات متفاوتة نتج عنه أوضاع سياسية واقتصادية مختلفة عن سابقها...» (كعسيس، 2014: 222 – 225).

ويعرّف الربيع العربي إجرائياً بأنه «حالة من التغيير السياسي أصابت بعض الأنظمة العربية خلال الفترة (2011 – إلى الفترة الحالية)، أدت إلى ظهور مطالبات شعبية بتغيير الأنظمة السياسية القائمة؛ من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي».

– **الإصلاح السياسي:** يعرف الإصلاح على «أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة، وعلى جماعة بشرية» (Gerado, 1994: 322). في المقابل ينظر إلى مفهوم الإصلاح السياسي على أنه «مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تهدف إلى انتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل» (هلال، 2006: 50).

ويعرف الإصلاح السياسي إجرائياً بأنه «العملية التي يتم من خلالها إحداث تغيير في البنى السياسية المختلفة داخل النظام السياسي خلال فترة زمنية من أجل زيادة مؤشرات التحول الديمقراطي».

- **الديمقراطية:** كلمة الديمقراطية مشتقة من كلمتين إغريقيتين، هما (Demos) وتعني الشعب وكلمة (Cratia) وتعني الحكم (السلطة)؛ ومن ثم تعني الديمقراطية لغةً «حكم الشعب»، ولهذا تطلق هذه التسمية على الحكومات التي ينتخبها الشعب ويختارها. أما الديمقراطية اصطلاحاً بمفهومها الشامل؛ فتعني «الحكومة التي تقرر سيادة الشعب، وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين جميع أفراد المجتمع؛ بحيث تخضع السلطة لرقابة الشعب، ضمن سيادة القانون واحترامه». ويعرف فيليب شوميتر الديمقراطية بأنها «اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القراءات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات» (أبو عمود، 2009).

وتعرف الديمقراطية إجرائياً بأنها «الحالة الطبيعية التي تعبر عن نمط من أنماط ممارسة السلطة السياسية، يعتمد على الإرادة الشعبية في الحكم».

الدراسات السابقة:

1 – دراسة محمد الشوابكة (2018): وهدفت إلى البحث في ثورات الربيع العربي ومدى تأثيرها في الأنظمة السياسية، وبشكل خاص الأردن ومصر، من خلال تناول طبيعة الثورات العربية وأسبابها وخصائصها، وأثر الحركات الشعبية على التحول الديمقراطي في هاتين الدولتين؛ من حيث طبيعة الحركات الاحتجاجية وأهدافها ومطالبها، وأهم مظاهر التحول الديمقراطي في كلتا الدولتين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أثبتت استقرار الأنظمة الملكية، كحالة الأردن، أكثر من الأنظمة الجمهورية كحالة مصر، إلا أن عملية التحول الديمقراطي في كلتا الدولتين ضعيفة، وهي في حاجة إلى أشواط كبيرة تتعلق في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 – دراسة أغادير السوادحة (2016): وهي رسالة جامعية تناولت تأثير العوامل الخارجية فترة الدراسة، –وبخاصة الربيع العربي– على الأردن من حيث الاستقرار السياسي والإصلاحات السياسية والاقتصادية، وقد شملت دراسة النظام السياسي

ودوائر صنع القرار، ومستويات الإصلاحات السياسية فترة ما قبل الربيع العربي وما بعده؛ ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن العوامل والمتغيرات الخارجية أدت دوراً مؤثراً في عملية الاستقرار والتوجه الديمقراطي في الأردن، بالتوافق مع تأثيرات البيئة الداخلية.

3 – دراسة رضوان المجالي (2015أ): وهي تعرض لأهم خطوات الإصلاح في الأردن على المستويين السياسي والاقتصادي خلال الفترة الممتدة (2011 – 2015)، وتأثيرات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في عملية الإصلاح، والإشارة إلى أهم مؤشرات التوجه الديمقراطي خلال تلك الفترة، وما أحدثته من تغيرات على مستوى البنى السياسية والاقتصادية والتشريعية. وأكدت الدراسة أن هناك تأثيرات حقيقية للعاملين الداخلي والخارجي في الدفع نحو الإصلاح السياسي في الأردن بشكل كبير خلال تلك الفترة.

4 – دراسة أبو الحسن عمر (2014): وقد قدمت رؤية حول مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى؛ كالانتقال الديمقراطي، والترسيخ الديمقراطي والإصلاح السياسي، ثم تناولت مؤشرات التحول الديمقراطي وأسبابه والعوامل الخارجية المؤثرة فيه، وإشكاليات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي(الإرهاب والتطرف، وحالة عدم الاستقرار السياسي، وغياب الحوار والتوافق الوطني، وضعف المؤسسات، وتدهور الوضع الاقتصادي...). وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: وجود معوقات كثيرة للتحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، ارتبطت في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تحقق تحولاً ديمقراطياً حقيقياً، بالإضافة إلى فقدانها للاستقرار السياسي، في مقابل وجود تدخلات للقوى والفواعل الدولية المؤثرة على ذلك.

5 – دراسة إبراهيم عبدالقادر محمد (2013): وهدفت إلى تحليل ودراسة طبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر في الأمن الوطني الأردني، وتسليط الضوء على إدارة الدولة الأردنية وقدرتها على التعامل مع هذه التحديات. استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي في معالجة موضوع الدراسة. وخلصت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الدولة الأردنية تواجه تداعيات تأثير عدم الاستقرار في المنطقة؛ مما ساهم بشكل سلبي في التأثير على الأمن الوطني الأردني، وتمثل حالة الصراع العربي الإسرائيلي؛ ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق والثورات العربية، أهم التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي والأمن الوطني الأردني.

6 – دراسة (Tayem & Others, 2018): بحثت الدراسة في تأثيرات الربيع العربي على الأردنخلال الفترة(2011 – 2017)، وكيف أدت عوامل عدم الاستقرار الإقليمي في بيئة النظام السياسي الأردني من حيث الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي، بالإضافة إلى أهم الخطوات التي قام بها الأردن نحو الإصلاح، وأهم تأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار الأردني. وتمثل هذه الدراسة، في كثير من جوانبها، دراسة مهمة في تتبع خطوات الإصلاح والتوجه الديمقراطي في الأردن خلال الفترة (2011 – 2017)، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أبرزها تأثير المتغير الخارجي بشكل كبير خلال تلك الفترة في التوجه الديمقراطي في الأردن.

7 – دراسة (BaniSalamh, 2017): وعرضت للإصلاح السياسي في الأردن خلال فترة حكم الملك الحسين بن طلال والملك عبدالله الثاني بن الحسين، من خلال تتبع خطوات الإصلاح السياسي ومراحله، بالإضافة إلى مرحلة الربيع العربي، التي شهدت مجموعة من الإصلاحات التي اتخذها النظام السياسي الأردني لاستيعاب حركة الاحتجاجات الشعبية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، منها أن هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الأردن، من أهمها، قانون الانتخاب والأحزاب السياسية، وحالة عدم الاستقرار الإقليمي.

8 – دراسة (Barari, & Satkowski, 2012): وبحثت في التطور الديمقراطي للدولة الأردنية في فترات تاريخية مختلفة، ثم عرضت للربيع الأردني، والربيع العربي الذي سبقه، وبخاصة عام 2010، وزادت دافعيته عام 2011 كجزء من تأثيرات الربيع العربي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها أن الأردن لم يتأثر كثيراً في ثورات الربيع العربي، وأن استجابة السلطة السياسية مع متطلبات البيئة الداخلية كانت واضحة وسريعة من خلال التعديلات الدستورية ولجنة الحوار الوطني.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها شملت مجموعة من الموضوعات المختلفة في سياق تحليل تأثيرات متغير الربيع العربي ضمن الفترة الممتدة (2011 – 2019) في النظام السياسي الأردني، ومتضمنة تحديداً أهم التحديات التي واجهت الأردن خلال تلك الفترة على مستوى مختلف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودرجة ومستوى استجابة السلطة السياسية لتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية وخطوات الانتقال إلى الديمقراطية ومؤشراته.

أولاً - الإطار النظري للدراسة:

ينظر لمفهوم التحول الديمقراطي في سياق مجموعة من المفاهيم المرادفة له؛ كالانتقال الديمقراطي أو الدمقرطة (Democratization)، أو الدول السائرة نحو الديمقراطية (التوجه نحو الديمقراطية)، وهي قضية ذات اهتمامات في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية، ودراسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات «التحول الديمقراطي» العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة. كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث مدخلاتها (الأسباب)، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال) (توفيق، 2013).

في السياق نفسه تشير كثير من الدراسات إلى العوامل التي تحفز التوجه نحو الديمقراطية، وقسمت ضمن موجات التحول نحو الديمقراطية إلى ما يأتي (أحمد، 2016: 1):

- دراسات الموجة الأولى: أشارت إلى أن من عوامل الانتقال للديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى: النمو الاقتصادي، والتحول الحضري، وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة.....
- دراسات الموجة الثانية: أشارت إلى العوامل العسكرية وتأثير الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على الدول التي احتلتها، وتأثر الدول المستعمرَة من قبل القوى الغربية في تبنيها النظام الديمقراطي.
- دراسات الموجة الثالثة: يشير صموئيل هنتنجتون إلى تأثير مجموعة من العوامل الداخلية المتعلقة بالدولة أو مجموعة الدول.
- دراسات الموجة الرابعة: أشارت إلى حدوث تغيير من الأسفل إلى الأعلى من خلال الحراك الشعبي (التحولات الثورية) في مختلف دول العالم (Mcfaul, 2002: p 243-244). ويمكن ملاحظة هذه الموجة بشكل خاص فيما حدث في ثورات الربيع العربي.

في السياق نفسه يرى هنتجتون أن هنالك أنماطاً للتحول الديمقراطي: النمط الأول: الإصلاح من أعلى (النخبة الحاكمة) إلى أسفل(الشعب). النمط الثاني: التحول الإصلاحي عن طريق التفاوض. النمط الثالث: الإصلاح من أسفل (الشعب) إلى أعلى(النخبة الحاكمة). النمط الرابع: التدخل الأجنبي (الجازي، 2018: 32).

ومن هنا يظهر تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي تسهم في التوجه والانتقال إلى الديمقراطية(المجالي: 2014 ت: 200–201):

العوامل الداخلية: الإرادة الحقيقية للقيادة السياسية أو السلطة السياسية (مثال: التحول الديمقراطي في إسبانيا في عهد خوان كارلوس بعد عام 1982)، وانهيار شرعية الأنظمة السياسية غير الديمقراطية (مثال: التحول الديمقراطي في تونس بعد عام 2011)، والعامل الاقتصادي: تحقيق التنمية الاقتصادية قد يقود إلى التوجه نحو الديمقراطية (مثال: التحول الديمقراطي في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا)، وفشل التنمية الاقتصادية قد يؤدي إلى البحث عن الديمقراطية خياراً لتحقيق الحالة الأولى (حالة الأردن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1989)، وكذلك زيادة فعالية المجتمع المدني يقود إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى زيادة الثقافة السياسية والوعي الشعبي.

العوامل الخارجية: وتتمثل في الضغوطات الخارجية من القوى الدولية المانحة والمؤسسات الاقتصادية العالمية (المكسيك واليونان انموذجاً)، والتوجه العالمي نحو الديمقراطية (انتقال البرتغال للديمقراطية بعد حكم سالازار عام 1975 أدى لموجة عالمية بعد تلك الفترة، انتقال ثلاثين دولة إلى الديمقراطية)، ونظرية الديمنو (التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي للدول الأخرى)، وهذا ما شاع في ثورات الربيع العربي والمطالبات الشعبية في الانتقال إلى الديمقراطية.

كما أن العامل الخارجي في تأثيره في انتقال الدول نحو الديمقراطية يأتي من خلال (**أولاً:** دور المعلومات وتكنولوجيا الاتصال. **ثانياً:** تأثير الدول الغربية الفاعلة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط نحو تبني دولة معينة لمؤشرات الديمقراطية أو فرض الديمقراطية. ثالثاً: المشروطية السياسية المتعددة الأطراف من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية. رابعاً:المعونات الخارجية لتعزيز الديمقراطية) (بشارة، 2019: 18).

كما أن هنالك مجموعة من المؤشرات تسهم في تعزيز التحول الديمقراطي في الدول: كدولة القانون والمؤسسات، والإرادة والقيادة السياسية، والتعددية السياسية، والمشاركة السياسية، والتبادل السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، وفعالية مؤسسات المجتمع المدني، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والثقافة والممارسة الديمقراطية (السالك، 2008: 28 – 30).

وفي السياق السابق لتوظيف الإطار النظري للدراسة على حالة الأردن نجد أن هناك تغييراً كبيراً في مؤشرات التحول الديمقراطي قد حدثت في الأردن في سياق الموجة الثالثة بعد عام 1989، والموجة الرابعة بعد عام 2011؛ حيث نلاحظ أن نمط التأثير في تبني مؤشرات الانتقال الديمقراطي يتبع النمط الأول من الانتقال الديمقراطي (أي أن التحول والإصلاح يأتيان من أعلى إلى أسفل)؛ ذلك أن جميع المبادرات الإصلاحية جاءت من النخبة السياسية الحاكمة، كما ظهر ذلك في الأزمة الاقتصادية في الأردن عام 1989، وخلال الفترة (2011 – 2019). كما أن الاصلاح تزداد وتيرته في فترة الأزمات، سواء كانت داخلية (ظروف اقتصادية، أوضاع سياسية، حالة عدم استقرار سياسي...إلخ)، أو ضغوطات وأزمات خارجية ناجمة عن تهديدات تدفع صانع القرار بالعمل على زيادة وتيرة الإصلاح والتغيير (المقداد، 2006: 11).

ثانياً – أثر المحددات الداخلية والخارجية في التوجه الديمقراطي في الأردن قبل عام 2011:

ينظر إلى النظام السياسي الأردني على أنه من أنظمة الحكم الملكية « نيابي ملكي وراثي» (الدستور الأردني لعام 1952: المادة الأولى). وهو أقرب إلى النظام البرلماني؛ حيث تقوم الدولة على وجود ثلاث سلطات رئيسة :– (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) مستقلة كل منها عن الأخرى، ولكنها تتعاون فيما بينها. فالنظام السياسي الأردني يقوم على المزج ما بين السلطات الثلاث، بمقتضى المادة (25)[1] من الدستور.

فالسلطة التنفيذية –وفق المادة (26) من الدستور– تناط بالملك، ويتولاها بوساطة وزرائه وفق أحكام الدستور. فالملك هو رأس الدولة، وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية (الدستور الأردني لعام 1952: المادة 30)، ويقوم على تعيين رئيس

(1) تنص هذه المادة على أن « تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك».

الوزراء ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناءً على تنسيب رئيس الوزراء (الدستور الأردني لعام 1952: المادة 35).

بدأ الأردن بالتوجه نحو الديمقراطية منذ تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946، وبخطوات متفاوتة كان لتأثير العوامل الداخلية والخارجية الجانب الكبير في

تعطيل مسيرة الديمقراطية في مراحل تاريخية مختلفة، يمكن رصدها على النحو الآتي (المجالي، 2013 ب: 13):

1- شهد عقد الخمسينيات من القرن العشرين فترة فاعلة في بناء النظام الحزبي الأردني، تمخضت عن أول شكل للحكومة البرلمانية عام 1956، لكن الصراع العربي الإسرائيلي وحالة عدم الاستقرار الإقليمي في تلك الفترة، أدت إلى تعطيل البناء البرلماني والحزبي وإعلان الأحكام العرفية لأكثر من مرة استمرت حتى عام 1989.

2- أدت الأزمة الاقتصادية الأردنية لعام 1989 – التي جاءت بسبب فشل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الاقتصادية الدولية – إلى إطلاق الملك حسين بن طلال مرحلة جديدة من العمل السياسي، جاءت بخطوات إصلاحية تمثلت في إجراء انتخابات نيابية أفرزت المجلس النيابي الحادي عشر عام 1989، الذي تميز بمشاركة حزبية واسعة (Ellen, 2005: 103).

3- تأثر الأردن بالأحداث الإقليمية التي نشأت نتيجة أزمة الخليج عام 1990؛ الأمر الذي دفع الملك الحسين إلى إطلاق مرحلة أخرى من الإصلاح السياسي، تمثلت في إصدار الميثاق الوطني عام 1991، وإصدار قانون الأحزاب السياسية عام 1991.

4- بدأت مرحلة عملية السلام في الشرق الأوسط، والتوقيع على معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994، التي أثرت بشكل كبير في البيئة الداخلية الأردنية: تمثلت بالرفض الشعبي للمعاهدة، وتغيير قانون الانتخاب بالتحول إلى قانون الصوت الواحد عام 1993، الذي نتج عنه ضعف التمثيل النيابي للأحزاب السياسية في مجلس النواب لعام 1993؛ الأمر الذي دفع الكثير من الأحزاب

السياسية – بما فيها حزب العمل الإسلامي – إلى مقاطعة الانتخابات النيابية عام 1997 (العواملة، 2020 :785)، بالإضافة إلى نشوء أوضاع اقتصادية غير مستقرة أدت إلى الاحتجاجات الشعبية عام 1996، كل ذلك دفع الملك حسين بن طلال إلى التدخل مرة أخرى للاستجابة للمطالب الشعبية، وبدء مرحلة الحوار الوطني بعد تلك الفترة.

5- شكل تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، وانطلاق الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد عام 2001 – عاملاً خارجياً مؤثراً في عرقلة عجلة الإصلاح السياسي في الأردن؛ ومن ثم أصدرت العديد من القوانين المؤقتة، في ظل غياب البرلمان الأردني خلال الفترة (2000 – 2002).

6- شكلت المتغيرات الإقليمية جانباً مؤثراً في انطلاق مرحلة إصلاحات سياسية في الأردن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وزيادة تحديات اللجوء العراقي؛ مما أدى إلى عودة المجلس النيابي الرابع عشر 2003.

7- زيادة سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية خلال فترة مجلس النواب الرابع عشر لعام 2003، والخامس عشر لعام 2007؛مما أدى إلى ضعف الأداء الرقابي والتشريعي لمجلس النواب؛ الأمر الذي زاد معه حدة الانتقادات الشعبية والحزبية؛ مما دفع الملك عبدالله الثاني بن الحسين لحل مجلس النواب الخامس عشر عام 2009 (Tayem et al., 2018: 104).

ومن هنا يتضح لنا أن عوامل الدفع نحو الديمقراطية تتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية' فالأردن يبدأ بزيادة وتيرة التوجه نحو الديمقراطية مع زيادة تأثيرات البيئة الداخلية التي تزيد ضغوطاتها نتيجة نشوء أوضاع إقليمية غير مستقرة، أو نتيجة فشل برامج التصحيح الاقتصادي وزيادة مشكلات الاقتصاد الأردني وانعكاسه على المواطن. إن مقدار استجابة النظام السياسي الأردني للتوجهات الديمقراطية تتأثر بمجموعة العوامل الداخلية والخارجية (السوادحة، 2016: 34–38).

جدول (1)

المحددات الداخلية والخارجية

المحدد الداخلي	**النظام الاقتصادي:** محدودية الموارد الاقتصادية، الخصخصة، عجز موازنة، عجز الميزان التجاري، الارتفاع المستمر في الأسعار، زيادة المديونية الخارجية، زيادة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، زيادة الضرائب والرسوم، تلاشي الطبقة الوسطى، الفقر والبطالة...إلخ.	**النظام الاجتماعي:** انخفاض المستوى المعيشي وزيادة الفقر والبطالة، وتفشي الفساد والواسطة والمحسوبية، وزيادة الجريمة والمشكلات والعنف الاجتماعي، والعشائرية والإقليمية والجهوية.	**النظام السياسي:** شرعية نظام الحكم وطبيعة الإرادة السياسية وتوجهاتها، وطبيعة التشريعات والقوانين السياسية الناظمة للعمل الديمقراطي، وطبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. حدة الاحتقان الشعبي من السياسات الحكومية.	**النظام التعليمي:** ضعف البحث العلمي، تدني المستوى التعليمي، عدم مناسبة المخرجات التعليمية مع سوق العمل، مشكلات في المناهج التربوية والتعليمية.
المحدد الخارجي	طبيعة النظام الدولي، والعولمة والمؤسسات الاقتصادية الدولية.	حالة عدم الاستقرار الإقليمي، والتطرف والإرهاب.	القضية الفلسطينية، ثورات الربيع العربي وأزماته.	الهجرات القسرية للأشقاء العرب، وبخاصة أزمة اللجوء السوري بعد عام 2011.

Resource: Majali, R., & Alkhalaileh, M (2019)," Jordanian foreign Policy in confrontation with Extremism and Terrorism: the International Alliance is a Model", *Journal of Political and Law,* Canadian Center of Science and Education, November. Page 13.

على الرغم من الخطوات التي بذلها الأردن للتوجه نحو الديمقراطية من خلال القيام بسلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية خلال فترة ما قبل الربيع العربي، فإنه يمكن إبراز أهم التحديات الداخلية المؤثرة في تراجع التوجه نحو الديمقراطية في النقاط الآتية:

1- ضعف دور الأحزاب السياسية[2] ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى في الحياة السياسية.
2- التأثيرات السلبية للنظام القبلي والعشائري[3] في النظام الحزبي والانتخابي.
3- زيادة الفجوة في العلاقة بين المواطن والحكومة.
4- ضعف أداء السلطة التشريعية وسيطرة السلطة التنفيذية عليها.
5- تأثيرات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السلبية في البناء السياسي.
6- ضعف الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.

ثالثاً - تأثير الربيع العربي على الأردن:

شكل ظهور الربيع العربي أواخر عام 2010 وبداية 2011 بداية موجة التغيير في المنطقة العربية، وزيادة تأثيرات حالة عدم الاستقرار الإقليمي في (تونس، وليبيا ومصر وسوريا واليمن والعراق)؛ الأمر الذي شكل تأثيراً على المحيط العربي، وزيادة حجم التدخلات الدولية والإقليمية؛ مما أدى إلى تغيير الواقع السياسي والاقتصادي للمنطقة، وبروز قضايا مختلفة، من بينها قضايا: التحول الديمقراطي، والاستقرار السياسي، والإرهاب والتطرف.

ربما كان البعض يعتقد بأن مرحلة الربيع العربي ستشكل مرحلة لبداية تحول ديمقراطي في بعض الدول العربية، لكن على العكس من ذلك ثبت أن نجاح نموذج الدولة الديمقراطية يحتاج إلى شروط أخرى، على الرغم من أن أحد الأسباب الرئيسة لانفجار حالة الغضب في مسارات الثورة في دول الربيع العربي كان العامل الاقتصادي؛ نتيجة

(2) من أبرز أسباب ضعف الأحزاب السياسية في الأردن: كثرة عدد الأحزاب السياسية في الأردن؛ حيث يزيد عددها على خمسين حزباً، وضعف التمويل المالي، وطبيعة الأحزاب التي تقوم على الشخصية والبرامجية أكثر منها أنها أحزاب أيديولوجية مؤثرة، بالإضافة إلى عزوف المواطن الأردني عن الانضمام للحزب السياسي لعقدة الخوف واليأس، وعدم وجود تشجيع حقيقي من قبل السلطة السياسية في انخراط الأفراد في الأحزاب السياسية...إلخ. لمزيد من التفاصيل انظر في: الشوبكي، أماني. (2018). لماذا يعزف الشباب عن المشاركة بالأحزاب، صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ 2018/7/28.

(3) يظهر تأثير القبيلة أو العشيرة في الحياة السياسية في الأردن من خلال ما أفرزته قوانين الانتخابات من تأثير ودور في زيادة الولاءات القبلية للأفراد؛ للتصويت لابن العشيرة على حساب تعزيز الخيارات للتصويت للأحزاب السياسية.

فشل سياسات تحرير التجارة، وزيادة حدة المشكلات الاقتصادية: من تفاقم الفقر، وتدني مستوى المعيشة، وتلاشي الطبقة الوسطى، وزيادة البطالة، وزيادة مكتسبات التنمية لدى طبقة معينة في المجتمع على حساب الطبقات الأخرى(الجورشي، 2013: 67).

أما بالنسبة إلى لأردن؛ فقد تأثر بموجة الربيع العربي خلال الفترة الممتدة (2011 – 2019) وبدرجات متفاوتة وعلى مختلف المستويات (السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية):

على المستوى الاقتصادي: أسهمت حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي في تراجع النمو الاقتصادي الأردني بنحو (1.9 %) عام 2019، وزيادة حدة المشكلات الاقتصادية: ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى ما يزيد على 30.194 مليار دينار أردني عام 2019 مقارنة بالأعوام السابقة، بالإضافة إلى زيادة حجم البطالة بنحو (19.1) عام 2019، وزيادة التضخم، وارتفاع نسبة الضرائب والرسوم، وعجز الميزان التجاري.(انظر جدول 2).

جدول (2)

المؤشرات الاقتصادية المختلفة (2000–2019) بالنسب المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011	2013	2014	2015	2018	2019
معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي	4.2	5.3	4.2	3.2	8.5	7.2	6.4	5.9	6	5.5	2.8	3.1	2.6	1.9	1.9
نسبة البطالة	13.7	14.7	15.3	14.5	14.7	14.8	13.9	13	12.7	12	11	12.3	13.6	18.7	19.1
نسبة التضخم	0.7	1.8	1.8	2.3	3.4	3.5	6.3	7.5	15	13	5.6	3.2	2.3	4.5	0.6
نسبة العجز في الميزان التجاري	31	28	24	26	37.7	48.7	44	20	24	35	35.9	39.9	52.7	49.6	42.3
نسبة عجز الموازنة العامة	3.4	3.5	3.2	2.7	2.8	5.3	4.4	4.5	5	7	5.4	6.9	2.5	2.8	

المصدر : المجالي، (2019ث)، قراءات في السياسة الأردنية، ملخصات مادة حلقة بحث في السياسة الدبلوماسية الأردنية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.، ص26. والبنك المركزي الأردني(2020)، المؤشرات الاقتصادية الكلية 2019، http://www.cbj.gov.jo.

يتضح من جدول (2) أن فترة الربيع العربي (2011 – 2019) قد أدت إلى زيادة مشكلات الاقتصاد الأردني نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، وتراجع التجارة، واستمرار عجز الموازنة العامة؛ مما كان له تأثيراته السلبية على النظام الاقتصادي الأردني، وقد زادت المشكلات الاقتصادية بشكل كبير مع زيادة تأثيرات اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني بعد عام 2011 (Alqadi & Lozi, 2017: 352 - 553). في مقابل ذلك ظهرت تأثيرات المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) في الفترة الممتدة (2011 – 2019) متمثلة في البرامج والسياسات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الأردني، التي انعكست في تبني الحكومة لإصدار التشريعات والقوانين الاقتصادية التي أسهمت في زيادة المشكلات الاقتصادية، وتأثيراتها السلبية على المواطن الأردني (الطراونة، 2019: 118–120).

على المستوى الأمني: أدى الربيع العربي في بداياته إلى تراجع مؤشرات الإدراك الأمني في الأردن في مراحل مختلفة، وضعف هيبة الدولة وسيادة القانون وبخاصة في إيجاد حلول جذرية لمشكلات العنف المجتمعي وتفشي ظاهرة الجريمة. مع هذا الأمر تبادر للبعض أن تطبيق معادلة الاستقرار والأمن تضاهي الخيارات والمطالب الشعبية، في مقابل ذلك شكل موقع الأردن الجغرافي تحدياً أمنياً نتيجة عدم استقرار دول الجوار (العراق وسوريا)؛ مما جعله أكثر عرضة لتأثير التنظيمات الإرهابية؛ حيث شكلت الحدود العراقية والسورية نقطة مهمة في تعزيز خيارات الأردن لضرورة الانتباه من انتشار التنظيمات الإرهابية وإمكانية استغلالها لبؤر النزاعات والصراعات القريبة من الحدود(تدمر، ودرعا، والركبان، والأنبار والرطبة...إلخ) (UNDP: 2018).

في السياق نفسه، شكل الإرهاب والتطرف أبرز العوامل المؤثرة في فترة الربيع العربي واستهداف الأردن وتهديد أمنه من قبل الجماعات والتنظيمات المتطرفة دفعه إلى زيادة المدرك الأمني والتنسيق الإقليمي والدولي، من خلال المشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي، والتحالف العربي في اليمن، وعقد كثير من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع عدد من الدول في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف (Sanchez, 2018: 17).

جدول (3)

العمليات الإرهابية التي استهدفت الأردن (2011-2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
العدد	-	2	1	3	4	9	1	1	-	**21**

المصدر : (المجالي، 2020 ج: 16) و(موقع المملكة، 2019).

على المستوى الاجتماعي: أسهم الربيع العربي وقضية اللجوء السوري في الأردن في زيادة المشكلات الاجتماعية؛ إذ زادت حدة الاحتقان الاجتماعي، وزاد الفقر والبطالة، والفساد، والجريمة والمخدرات، والمشكلات الاجتماعية والعنف المجتمعي، ومشكلات الأسرة الأردنية...إلخ.

على المستوى السياسي: أدى الربيع العربي إلى زيادة دور القيادة السياسية واهتمامها – كأحد مؤشرات التوجه الديمقراطي – في سرعة الاستجابة لموجة مطالب الحراك الشعبي وبدرجات متفاوتة، وبشكل إيجابي مما كان عليه في مرحلة ما قبل الربيع العربي. وقد تركزت هذه المطالب فيما يلي(المجالي، 2013ب: 14 – 16):

- **الإصلاح الاقتصادي** : من خلال معالجة التشوهات والاختلالات في النظام الاقتصادي، (معالجة مشكلتي البطالة والفقر، وخفض الأسعار، وبخاصة أسعار المشتقات النفطية، ومعالجة عجز الموازنة والمديونية الخارجية، ومراجعة السياسات الاقتصادية (الخصخصة والاستثمارات) (Ottaway & Hamzawy, 2011:4)).
- **الإصلاح السياسي** : من خلال تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير والمشاركة السياسية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية، وتعديل القوانين السياسية المقيدة للعمل السياسي (كقانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخاب للصوت الواحد، وقانون المطبوعات والنشر) وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة ورفع القبضة الأمنية عن الحياة السياسية، وإصلاح نظام الحكم من خلال: الدعوة إلى قيام ملكية دستورية بإنشاء حكومة برلمانية منتخبة لها الولاية العامة، وإجراء تعديلات دستورية تعزز من دور الشعب في الحكم وتضمن حقوقه. وفي تعزيز مؤشرات الحكم الصالح من خلال: مكافحه الفساد ومحاسبة الفاسدين، والمساءلة والشفافية (Schwelder, 2012: 3).

وعليه؛ نجد أن ما يميز الحركات الاحتجاجية في الأردن أن سقف مطالبها لم تتجاوز حدود الدعوة للملكية الدستورية. وقد ظهرت الاستجابة من خلال (التعديلات الدستورية والتشريعية، وزيادة المشاركة السياسية، وزيادة جلسات الحوار الوطني...إلخ).

رابعاً – خطوات التوجه الديمقراطي في الأردن فترة الربيع العربي:

ظهرت الإرادة السياسية محدداً من المحددات الداخلية المؤثرة في تحفيز التوجه الديمقراطي في الأردن، على الرغم من بروز التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في إضعاف ذلك، ويمكن إجمال أهم خطوات التوجه الديمقراطي والإصلاح السياسي في الأردن فيما يأتي:

1- زيادة تركيز الخطاب السياسي الأردني وفي مختلف المناسبات المحلية والدولية على أهمية تحقق مؤشرات التحول الديمقراطي (الحكومات البرلمانية، تفعيل الأحزاب السياسية، تعزيز المشاركة السياسية، وتعزيز الحريات السياسية) (الفاعوري، 2017: 34–38).

2- صدور الأوراق النقاشية الملكية السبع (2012 – 2017): وهي مجموعة من الأوراق التي تمثل رؤية الملك عبدالله الثاني بن الحسين في تحقيق مجموعة البرامج السياسية التي تهدف إلى تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن والتنمية السياسية، وتنظيم العلاقة بين المواطن والدولة وإبراز حقوقه وواجباته بشكل صريح وواضح، وبما يعزز قدرته على ممارسة دور سياسي في المجتمع. وشملت العناوين الرئيسة للأوراق النقاشيّة السبع ما يأتي: الورقة الأولى بعنوان: مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة. بينما حملت الورقة النقاشية الثانية عنوان: تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين. في حين عرضت الورقة النقاشية الثالثة موضوع: أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة. أما الورقة النقاشية الرابعة؛ فقد جاءت بعنوان: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعل. والورقة النقاشية الخامسة تناولت: تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية. أما الورقة النقاشية السادسة؛ فكانت بعنوان: سيادة القانون أساس الدولة المدنية. في حين

كانت الورقة النقاشية السابعة بعنوان: بناء قدراتنا البشرية وتطوير العملية التعليمية جوهر نهضة الأمة (الرقاد، 2017: 8).

3- تشكيل لجنة للحوار الوطني لبحث موضوعات الإصلاحات السياسية والاقتصادية[4].

4- تكليف الملك لجنة ملكية خاصة لدراسة إجراء تعديلات على الدستور الأردني لعام 1952، وقامت بمراجعة نصوص الدستور الأردني؛ بحيث طالت (42) مادة من الدستور، شملت تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية، وتحصين مجلس النواب من الحل، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وأن يكون الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي، وإنشاء محكمة دستورية، وإلغاء المجلس العالي لتفسير للدستور، ومحاكمة الوزراء أمام القضاء العادي، وأبقت على صلاحيات الملك في تعيين رؤساء الوزراء، لكنها قيدت صلاحياته في حل البرلمان (المصالحة، 2015: 8).

5- زيادة جلسات الحوار واللقاءات بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين[5].

6- إقرار قانون نقابة المعلمين رقم (14) لعام 2011.

7- تشكيل منظومة النزاهة بتاريخ 8 كانون الأول 2012، التي تعنى بمراجعة التشريعات ودراسة واقع جمع الجهات الرقابية، وتشخيص المشكلات التي تواجهها، والوقوف على مواطن الخلل والضعف، واقتراح التوصيات التي من شأنها تقوية وتقويم سير عمل هذه الجهات في مكافحة الفساد وتعزيز التعاون

(4) شكلت اللجنة في مطلع آذار عام 2011، وتهدف إلى وضع قانونين جديدين للانتخابات والأحزاب السياسية. للمزيد انظر في موقع الجزيرة الإخباري بتاريخ 2015/4/20 تحت عنوان لجنة الحوار الوطني الأردني 2011: www.aljazeera.net

(5) زاد انفتاح الحكومة الأردنية على جماعة الإخوان المسلمين فترة الربيع العربي، وبخاصة بعد رفض الأخيرة للانتخابات البلدية وللجنة الحوار الوطني والتعديلات الدستورية، وقد ظهر هذا الأمر جلياً نتيجة صعود الإسلام السياسي في عدد من الدول العربية في بدايات الربيع العربي، بيد أن التراجع والسقوط أدى إلى انفتاح جماعة الإخوان على مزيد من الحوار مع الحكومات الأردنية. للمزيد انظر في: أبو رمان، محمد وأبو هنية، حسن(2012)، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، ومؤسسة فريدريش بريش إيبرت. ص 154-155.

فيما بينها وصولاً إلى أفضل معايير العمل المؤسسي المتوازن، وربما يكفل ترسيخ مناخ العدالة والمساءلة وحسن الأداء تحقيقاً للصالح العام (منظومة النزاهة الوطنية، 2013: 3–4).

8- تشكيل لجنة وطنية عام 2016 برئاسة رئيس الوزراء السابق زيد الرفاعي؛ من أجل تطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون، وقدمت تقريرها للملك عبدالله الثاني في شباط 2017، حول كيفية النهوض بالجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون (Tayem et al., 2018: 107).

9- إقرار مجموعة من القوانين السياسية المنظمة للحياة السياسية (قانون اللامركزية رقم (49) لعام 2015، قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لعام 2015، القانون المعدل لقانون الانتخاب لعام 2012، وقانون الانتخاب رقم (6) لعام 2016) (الشوابكة، 2018: 80 – 84).

10- إشراف ورقابة الهيئة المستقلة للانتخاب على الانتخابات التشريعية والبلدية والانتخابات اللامركزية.

11- إجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية عام 2013، والانتخابات البرلمانية لعام 2016، وفيما بعد عام 2020، والانتخابات البلدية واللامركزية للمجالس المحلية للمحافظات عام 2017، وفيما بعد عام 2022.

12- زيادة حجم مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية: حيث حصلت المرأة على (15%) من مقاعد مجلس النواب الثامن عشر لعام 2016، وفي مجلس الأعيان على (15.5%)، وفي الأحزاب السياسية على (35.5%)، وفي مجلس الوزراء على (24%) لعام 2018، وفي السلك القضائي على (22%) عام 2018 (الطراونة، 2019: 116)، وفي المجالس البلدية والمحلية والمحافظات على (32.3%)، لعام 2017 (خاطر والمجالي، 2018: 50).

ومن هنا يتضح وجود خطوات حقيقية في التوجه نحو الديمقراطية في الأردن بدافعية الإرادة السياسية لصانع القرار الأردني فترة الربيع العربي في ظل زيادة تحديات البيئتين الداخلية والخارجية، إلا أن هناك إشكاليات مازالت موجودة في البناء الديمقراطي الأردني مرتبطة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

مازالت تؤثر في نقل مؤشرات التوجه إلى الديمقراطية إلى خطوات متقدمة من التحول الديمقراطي. في السياق نفسه نجد أن هناك ضعفاً في فعالية مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الأحزاب السياسية، في مقابل تنامي دور النقابات المهنية وتصاعده في التأثير في النظام السياسي، وبروز تأثيرات **الدولة العميقة**[6] والاستقلالية في عملية صنع القرار السياسي الأردني، والظروف الإقليمية المضطربة، وبخاصة دول الجوار، كما في فلسطين، وسوريا، والعراق، وهي تشكل تحديات سلبية في إضعاف الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الأردن (BaniSalamh, 2017: 67 - 70).

خامساً - أحداث الدوار الرابع - موجة جديدة من الربيع العربي[7]:

شكلت أحداث الدوار الرابع (30 أيار عام 2018) جانباً مهماً جداً في إعادة الحديث حول مستوى التطور الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في الأردن، أدت نتائجها إلى إقالة حكومة رئيس الوزراء هاني الملقي، وإعادة تأجيل النظر في قانون الضريبة الجديد، وإطلاق مرحلة من الحوار السياسي بين مختلف الأطياف والمكونات السياسية الأردنية (في الإشارة إلى دور النقابات المهنية في أحداث الدوار الرابع) (Alajlouni & Hartnett, 2019: 1-2). في مقابل ذلك ينظر إلى دور هذه الأحداث في إعادة تقييمية للفترة الممتدة (2011 – 2019)، وقد أظهرت هذه الأحداث ما يأتي:

1- استمرارية العلاقة ما بين تأثيرات المتغيرين الداخلي والخارجي وتأثيرهما في بيئة النظام السياسي الأردني؛ إذ أدت أحداث الدوار الرابع إلى تحسين خيارات السياسة الخارجية الأردنية:

(أ) انعقاد قمة مكة المكرمة في 10 يونيو عام 2018 بدعوة من الملك سلمان بن عبدالعزيز؛ بهدف دعم الاقتصاد الأردني والخروج من الضائقة الاقتصادية. عقدت قمة مكة المكرمة بحضور كل من الأردن والسعودية والكويت

(6) ظهر مفهوم الدولة العميقة بشكل كبير في الأردن فترة الربيع العربي، وعبّر عنه الملك عبدالله الثاني بن الحسين في أكثر من مناسبة بمصطلح «قوى الشد العكسي» التي تتمثل في النخب السياسية وأصحاب رؤوس الأموال والشركات، وبعض الأجهزة الأمنية، وهي التي توجه معظم النشاطات الرئيسة في الدولة، وتسهم في صياغة النخب السياسية واتجاهاتها وولاءاتها بطريقة تضمن المحافظة على مصالحها؛ مما يؤثر في التوجهات نحو الإصلاح والانتقال الديمقراطي. لمزيد من التفاصيل، انظر: الشوابكة، مرجع سابق، ص130.

(7) ظهرت هذه الموجة فترة عام 2018، من خلال تجدد الاحتجاجات الشعبية في دول الجزائر والسودان ومصر والأردن والعراق ولبنان؛ بحيث تم إطلاق مصطلح الموجة الخامسة للديمقراطية.

والإمارات؛ بهدف تقديم مساعدات اقتصادية للأردن تقدر بـ (2.5) مليار دولار، ووديعة في البنك المركزي الأردني، وحزمة مساعدات سنوية لمدة خمس سنوات وضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن (الشاويش، 2018).

(ب) محاولة النظام السياسي في نقل توجهات الرأي العام الأردني نحو تأثيرات البيئة الخارجية كجانب لتخفيف الضغوطات الداخلية، فيما يتعلق بتأثيرات المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على الأردن، ومواقف الأردن الإيجابية تجاه القضايا العربية والإقليمية، وبخاصة تجاه ملف الصراع العربي الإسرائيلي (المصري، 2018).

(ج) زيادة توجهات السياسة الخارجية الأردنية: زاد مستوى الأداة الدبلوماسية (الانفتاح مع العراق وسوريا، والتقارب مع قطر وتركيا) (المجالي، 2019: 94).

2- على الرغم من التغيرات في البنى السياسية والاقتصادية في الأردن خلال الفترة (2011 – 2019) فإنها لم تنجح في التخلص من التحديات السياسية والاقتصادية، وقد ظهرت فجوات في العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، وزيادة حدة الاحتقان الشعبي، وزيادة مؤشر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بل امتدت إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي.

3- أدت أحداث الدوار الرابع إلى بروز شكل جديد من الاحتجاجات الشعبية، اتسم بما يأتي (Mazraawi, 2018):

(أ) سلمية الحراك وعقلانيته.

(ب) رفع مستوى المطالب وانتقاله من التغيير في الشكل إلى التغيير في النهج السياسي القائم.

(ج) زيادة التنسيق بين جميع القوى والتيارات السياسية والاجتماعية الموجودة.

(د) توسع دائرة المشاركة في الحراك الشعبي الأردني؛ ليضم – إلى جانب التيارات والقوى السياسية والمهنية والنقابية والحزبية– جميع شرائح المجتمع وفئاته بمختلف أطيافها. (كما في احتجاجات الدوار الرابع في الأردن في حزيران 2018، التي انخرطت فيها الطبقة الوسطى بجميع مكوناتها وشرائحها).

(هـ) تطور دور النقابات المهنية وزيادة تأثيرها في بيئة النظام السياسي الأردني؛ وكان للنقابات المهنية الدور الكبير في تنظيم أحداث الدوار الرابع في حزيران 2018، وإسقاط حكومة هاني الملقي وتنظيم التفاوض مع الحكومة الجديدة (حكومة عمر الرزاز) حول مطالب الحراك الاحتجاجي.

(و) تطور شكل الحراك الشعبي. (وهذا ما ظهر من خلال اعتصام المتعطلين عن العمل أمام الديوان الملكي في آذار 2019، والوقفات الاحتجاجية أمام الدوار الرابع في النصف الثاني من عام 2018، وبداية عام 2019). بالإضافة إلى دور نقابة المعلمين في تصدر مشهد الحرك الشعبي، وذلك بتنظيم إضراب المعلمين في شهر سبتمبر 2019، الذي قاد الضغط على الحكومة للتوقيع مع نقابة المعلمين على اتفاق أكتوبر 2019، الذي أنهى الاعتصام وخلص إلى تعهد الحكومة بتحسين أوضاع المعلمين (العناني، 2019).

وعليه؛ فإن أحداث الدوار الرابع شكلت جانباً مهماً في تقييم العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية كتحد حقيقي في تحقيق التوجه الديمقراطي في الأردن (Barari & Satkowski, 2012: 55)، من خلال تأكيد العلاقة بين تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية، وردود الفعل على التغذية الراجعة للنظام السياسي الأردني؛ الأمر الذي يترتب عليه بروز مرحلة مهمة من الوعي والنضج الحراكي الشعبي الأردني، ستؤدي إلى مزيد من ضغوطات البيئة الداخلية في عمليات النظام السياسي نحو الاستجابة لمتطلبات الإصلاح والديمقراطية في الأردن. لكن على الرغم من أن فترة الدراسة تنتهي في حدود عام 2019 فإنه لا يمكن أن ننكر أن هناك تطورات قد حدثت في عام 2020، كان لها دور في تراجع مؤشرات التطور الديمقراطي في الأردن، وقد كان لتداعيات انتشار فيروس كورونا الأثر في اعتماد الدولة على قانون الدفاع، وما ترتب عليه من تداعيات أسهمت في تراجع الحريات العامة، وإغلاق مقارّ نقابة المعلمين لمدة عامين.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في ما يأتي:

1- صحة فرض الدراسة: حيث أثبتت أن الربيع العربي أحد العوامل الخارجية المؤثرة

في التوجه الديمقراطي في الأردن بشكل إيجابي وسلبي؛ حيث شكلت عوامل عدم الاستقرار الإقليمي وموجة المظاهرات والاحتجاجات جانباً مؤثراً في زيادة استجابة السلطة السياسية للمتطلبات الشعبية خلال الفترة (2011 – 2019). في الوقت الذي شكلت تداعيات الربيع العربي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية عاملاً مؤثراً على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي أدى إلى بروز مشكلات وتحديات عاقت التوجهات الديمقراطية في الأردن.

2- ظهرت خطوات التوجه الديمقراطي في الأردن من خلال إجراء سلسلة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية في القوانين الناظمة للحياة السياسية، وتشكيل لجان الحوار الوطني، وتفعيل آليات النزاهة وتطوير القضاء، وإجراء انتخابات نيابية وبلدية ولا مركزية في الفترة الممتدة (2013 – 2017).

3- برزت إشكاليات متعلقة بمدى مواءمة القوانين السياسية (الانتخاب والأحزاب السياسية) مع البنى السياسية والاجتماعية داخل النظام السياسي الأردني، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة الأحزاب السياسية، في الحياة السياسية.

4- وجود مشكلات بنيوية اقتصادية واجتماعية تشكل تحدياً حقيقياً في تعزيز التوجه الديمقراطي في الأردن.

5- أكدت الدراسة أن التحول الديمقراطي لا يعتمد على مؤشرات: تعديل الدستور والقوانين والمشاركة السياسية فقط، بل يعتمد أيضاً على مؤشرات أخرى مهمة: التنشئة السياسية والثقافة السياسية، والحوار والتوافق الوطني، استقلالية السلطة التشريعية ورقابتها، تعزيز سيادة القانون، الحريات السياسية، وفعالية المجتمع المدني.

6- أثبتت أحداث الدوار الرابع في 30 أيار عام 2018، وجود ترابط واضح بين متغيرات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الخارجية، ومرحلة جديدة في تطور الحراك الشعبي الأردني في الدفع نحو الإصلاح والديمقراطية، وإعادة تقييم الانتقال الديمقراطي في الأردن.

وأوصت الدراسة بما يأتي:

1- أهمية تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحقيق الاستقرار في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوازن بين الإرادة السياسية والشعبية واستغلال ذلك في تعزيز التوجه الديمقراطي.

2- ضرورة تعزيز فاعلية التحول الديمقراطي ومؤشراته في الأردن، من خلال: تعزيز احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون ومكافحة الفساد، وزيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والثقافة والممارسة الديمقراطية.

3- ضرورة الوصول إلى حكومات برلمانية، وتقليل تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وتعزيز مفهوم النظام البرلماني الذي يطلق دوراً حقيقياً لمجلس النواب في الرقابة السياسية على أعمال الحكومة، والقدرة على التشريع.

4- السعي إلى تقليل تأثيرات البيئة الخارجية من خلال تفعيل خيارات السياسة الخارجية الأردنية وأدواتها، وتعزيز استقلالية القرار الخارجي؛ بما يحقق المصالح والثوابت العليا للدولة الأردنية.

5- ضرورة تعزيز الوعي السياسي للمواطن، وزيادة التنشئة السياسية والثقافية السياسية تجاه تعزيز المشاركة والانخراط في الأحزاب السياسية، في مقابل إيجاد نظام انتخابي يعزز دور الأحزاب السياسية في المشاركة في الحياة السياسية.

المراجع:

أبو رمان، محمد؛ وأبو هنية، حسن. (2012). *الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن*، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ومؤسسة فريدريش بريش إيبرت.

أبو عمود، محمد. (2009). التحول الديمقراطي وإشكالياته في البلاد العربية، *مجلة الديمقراطية*، الأول من يناير، عن موقع الأهرام الإلكتروني. ?http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx

أحمد، إيمان. (2016). *الديمقراطية والتحول الديمقراطي*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.

بشارة، عزمي. (2019). ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، *مجلة سياسات عربية*، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 38:

البنك المركزي الأردني. (2020). المؤشرات الاقتصادية الكلية 2019، http://www.cbj.gov.jo.

توفيق، حسنين إبراهيم. (2013). الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، الدوحة، مركز *الجزيرة للدراسات*، 14 فبراير . http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy

الجازي، حاتم. (2018). *دور النخبة السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن (2011 – 2017)*، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

الجورشي، صلاح الدين. (2013). الثورات العربية.مشروع ناقص من داخله، القاهرة: *مجلة شؤون عربية*، العدد 156، جامعة الدول العربية.

خاطر، أيمن؛ والمجالي، عبدالله. (2018).الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017: دراسة سياسية وإحصائية، عمان، مركز *دراسات الشرق الأوسط*.

الدستور الأردني لعام 1952: المادة (30). المادة (35). المادة الأولى.

الرقاد، نايف. (2017). *الإصلاح السياسي في ضوء الأوراق النقاشية الملكية (2011 – 2017)*، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

السالك، ديدي. (2008). الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة، بيروت: *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 356: أكتوبر.

السوادحة، أغادير. (2016). أثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن(2011 – 2016)، [رسالة ماجستير غير منشورة]، قسم العلوم السياسية،جامعة مؤتة، 2016.

الشاويش، أشرف. (2018)، قمة مكة: حزمة مساعدات اقتصادية للأردن بـ 2.5 مليار دولار، صحيفة الغد الأردنية، بتاريخ 11 يونيو. موقع الكتروني: www.alghad.com

الشوبكي، أماني. (2018). لماذا يعزف الشباب عن المشاركة بالأحزاب، *صحيفة الرأي الأردنية* بتاريخ 28/7/2018.

الشوابكة، محمد. (2018). *ثورات الربيع وأثرها على التحول الديمقراطي ما بين الأنظمة السياسية الملكية والجمهورية*، الأردن ومصر: دراسة حالة، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

الطراونة، روان. (2019). *الآثار السياسية والاقتصادية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دول العالم الثالث(دراسة حالة – الأردن) 1999 – 2018*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن: 118–120.

عبدالقادر، إبراهيم محمد. (2013). *التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني للفترة (1999 – 2013)*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

عمر، أبو الحسن. (2014). مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، *موقع الحوار المتمدن* ، بتاريخ 4 سبتمبر. www.aalhewar.org/s.asp

العناني، جواد. (2019). إضراب المعلمين في الأردن، *عن موقع العربي الجديد*، بتاريخ 10 أكتوبر. Sit: www. Alaraby.co.uk

العواملة، رعد. (2020). دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي (1989 – 2016)، *مجلة دراسات*، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 47، (1): 234–772 الجامعة الأردنية.

الفاعوري، راكان. (2017). *الخطاب السياسي الأردني تجاه مفهوم الدولة المدنية (2011 – 2017)*، [رسالة دكتوراه غير منشورة]، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

كعسيس، خليدة. (2014). الربيع العربي بين الثورة والفوضى. بيروت: *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، (421): 220–234.

المجالي، رضوان. (2013ب)، الحركات الاحتجاجية في الأردن: ما بين المطالب والاستجابة، *مجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 38.

المجالي، رضوان. (2014ت). أثر حرية التجارة في التحول الديمقراطي: دراسة نظرية في العوامل الداخلية والخارجية، الكويت: *مجلة العلوم الاجتماعية*، 43، (3): 186–219 جامعة الكويت.

المجالي، رضوان. (2015أ). الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن ما بين النظرية والتطبيق، القاهرة: *مجلة التربية*، (162): 24–42 نوفمبر، جامعة الأزهر.

المجالي، رضوان. (2019ث). قراءات في السياسة الأردنية، *ملخصات مادة حلقة بحث في السياسة الدبلوماسية الأردنية*، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

المجالي، رضوان. (2020ج). المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب: الأردن دراسة حالة (2011 – 2018)، *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، جامعة مؤتة.

المجالي، مؤيد. (2019). *السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمة الخليجية القطرية(دراسة في الأداة الدبلوماسية)*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

المصالحة، محمد. (2015)، *التعديلات الدستورية في الأردن: الأبعاد السياسية والقانونية*، عمان، الأردن: دار وائل.

المصري، طاهر. (2018). *الحراك الوطني والتحديات المستقبلية*، ندوة في جمعية الشؤون الدولية: عمان. موقع عمون الإخباري www.ammonnews.net

المقداد، محمد. (2006). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، *مجلة المنارة*، جامعة آل البيت، الأردن.

منظومة النزاهة الوطنية. (2013). الميثاق والخطة التنفيذية، عمان.

المنوفي، كمال. (1987). *أصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت: شركة ربيعان.

موقع المملكة. (2019). بعنوان: *الحرب على الإرهاب، إرهاب داعش ضد الأردن*، بتاريخ 28 اكتوبر. Sit: www.almamlakatv.com

نافعة، حسن. (2007). *مبادئ علم السياسة*. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

هلال، علي الدين. (2006). مفهوم الديمقراطية والإصلاح السياسي، سلسلة محاضرات (47)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، تحرير كمال المنوفي ويوسف الصواني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، بنغازي.

Al-Ajlouni, L, & Hartnett, A. (2019). Making the economy political in Jordan's tax revolt, *Middle East Report 2019,* Middle East research and information Project (MERIP), Tacoma, Washington.

Al-Qadi, N., & Lozi, B. (2017). The impact of Middle East conflict on the Jordanian economy, *International Journal of academic Research in Business & Social Sciences, 7* (7): 331-341.

BaniSalamh, M. (2017). Political reform in Jordan: Reality and aspirations,. *World Affairs Journal, 180*: (4), December.

Barari.H., & Satkowski, C. (2012).The Arab Spring: The Case of Jordan, Ortadogu-Etutleri, 3 (2): 42-57 January.

Draghici, S., Khatri, P., & Romero, R. (2007),*"A system biology approach for pathway level analysis",* Canome Research, Cold Spring Harbor Laboratory Press, September.

Ellen, L. (2005). *Structuring Conflict in Arab World: Incumbents, Opponents and Institutions,* Cambridge University Press.

Gerado L. (1994)."Democratic Transition in Comparative Perspectives", *Comparatives Politics, 6* (April).

Majali, R., & Alkhalaileh, M. (2019). Jordanian foreign Policy in confrontation with Extremism and Terrorism: the International Alliance is a Model., *Journal of Political and Law,* Canadian Center of Science and Education, November: 57-66.

Mazraawi, K .(2018). Jordanians' taking part 4th circle protests not ideological but 'mature, News, sit:www.Albawaba.com.

Mcfaul, M. (2002). The Fourth Wave of democracy and dictatorship: Noncooperative Ttannsition in the Poscornmunist World, *World Politics,*54 (2), January.

Ottaway, M., & Hamzawy,O. (2011). Protest movements and political change in the Arab World, Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Office, Beirut, 28 January.

Sanchez, V. (2018). Lights and shadows of Jordan's counterterrorism strategy, opinion document, Institute Span Studies Strategic, Ministry of Defense, Madrid.

Schwedler, J. (2012). The Politics of Protest in Jordan, Foreign Policy Research Institute, Footnotes, The Newsletter of FPRI's Wachman Center, Philadelphia, February.

Tayem, F., Majali, R., &Saddah, H. (2018).The Arab Spring Crisis and the democratic trend in Jordan, *Journal of Political & Law,* 11, (3). Canadian Center of Science and Education.

UNDP. (2018). *Support to counterterrorism, Stabilization, and counter radicalization in Jordan",* Sit: www.jo.undp.org

قدم في : مارس 2020

أجيز في : يناير 2021

JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Role of the External Factor in Democratic Trend in Jordan in the Period of the Arab Spring (2011-2019): A Case Study

Radwan Mahmoud Al-Majali

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Vol. 50 - No. 2

2022